الأمم المتحدة

E/CN.5/2021/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 November 2020
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والخمسون

10-19 شباط/فبراير 2021

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والخمسين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي 2019 و 2020.

071220 271120 20-15011 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي 2019 و 2020

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال عامي 2019 و 2020. ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات البرنامجية خلال هذه الفترة ويعرض الحالة المؤسسية والمالية.

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية هو المؤسسة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكرسة حصرا لبحوث التنمية الاجتماعية، وقد أدى هذا الدور لأكثر من خمسة عقود. ويواصل المعهد عمله في إنتاج وتجميع معارف ابتكارية متعددة التخصصات وإجراء تحليلات سياساتية بشأن التحديات الإنمائية المعاصرة؛ والإسهام في المناقشة والسياسات والممارسات القائمة على الأدلة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛ والعمل مع أوساط التنمية الدولية من صانعي السياسات والممارسين والباحثين والناشطين. وإن تمتع المعهد بمركز مستقل يمكّنه من تحديد طابع النقاشات والمشاركة في حوار بشأن السياسات العامة، وطرح وجهات نظر متنوعة كثيرا ما يجري تهميشها في النقاش، والإسهام في التحليل النقدي وتنوع المنظورات بما يساعد في إحراز تقدم صوب تحقيق تنمية أكثر إنصافا وشمولا واستدامة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد إجراء البحوث وتنظيمها في إطار مجالاته البرنامجية الثلاثة وهي: السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والمسائل الجنسانية والتنمية؛ والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى البدء في برنامج في بون يهدف إلى إقامة سبل جديدة للتعاون بين الوكالات وتعزيز الروابط التي تساعد على استيعاب البحوث من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن خلال هذه البرامج، عالج المعهد في أعماله الأولويات الإنمائية المعتمدة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وأوجه عدم المساواة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، والدوافع الاجتماعية للاستدامة، وساهم في تحقيق مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

وقد وفرت بحوث المعهد دعما مباشراً لأعمال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المذكورة أعلاه. واستُخدمت نتائج البحوث التي توصل إليها المعهد أيضاً من جانب منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء (بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة) والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقام الباحثون بشكل منتظم بإسداء المشورة أو تقديم الإحاطات إلى تلك الجهات صاحبة المصلحة، وتبادل المعارف بشأن قضايا التنمية، وتوجيه المناقشات وتحديد البدائل السياساتية.

ويُموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويعتمد على الدعم المقدَّم من الدول الأعضاء لضمان وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعرب المعهد عن امتنانه للجهات الشريكة الممولة، وبخاصة الجهات التي تقدّم له دعماً مؤسسيّاً غير مخصص – وهي السويد وسويسرا وفنلندا – والتي ما كان للمعهد بدونها أن ينجز أنشطته.

وتم توقيع اتفاقات تمويل مؤسسي جديدة مع السويد وسويسرا تغطي الفترة 2020–2022، كما زاد تمويل المشاريع بأكثر من الضعف مقارنة بفترة السنتين السابقة. وقد أتاح حسن الإدارة وزيادة استرداد التكاليف إعادة بناء الاحتياطيات والقيام باستثمارات في القدرات البحثية للبرنامج المعني بمشاركة الجنسين في التنمية على وجه الخصوص.

ولا يمكن ضمان التمويل المؤسسي بعد هذه الفترة، ولذلك فإن المعهد يستكشف حاليا جميع السبل لكفالة الاستدامة بعد نهاية عام 2022.

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال عامي 2019 و 2020. ويُقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقاً للترتيبات المحددة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة 1 آب/أغسطس 1963، والتي يقوم بموجبها مجلس إدارة المعهد بجملة أمور منها تقديم تقرير مرحلي عن أعمال المعهد إلى اللجنة بانتظام.

2 - وقد أُنشئ المعهد في عام 1963 كحيز مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة أُنيطت به ولاية إجراء بحوث تتعلق بسياسات تعنى بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. ومنذ أكثر من خمسة عقود، يحتل المعهد مكان الصدارة في الجهود المبذولة لضمان أن تظل المسائل الاجتماعية في طليعة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا يزال المعهد المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكرَّسة للبحوث المتعلقة بالمسائل الاجتماعية التي كثيراً ما تُغفل في السياسات والممارسات الإنمائية.

3 - والمعهد، بوصفه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة يُشهد لها بامتياز بحوثها، يستخدم قدرته التنظيمية على الصعيد العالمي لتعبئة شبكة دولية من الأكاديميين ومقرّري السياسات والممارسين، م بما يتيح قاعدة معرفية متنوعة ومجموعة متعددة من الأفكار تسترشد بهما منظومة الأمم المتحدة في ما تقوم به من أعمال تتعلق بالمسائل الاجتماعية.

4 - وشهدت فترة السنتين الإنجاز الناجح للأعمال المضطلع بها ضمن الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة 2016-2020. وأخذت خطط العمل السنوية في الحسبان الشواغل والمواضيع ذات الأولوية بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

5 - واستمر توسع نطاق تمويل المشاريع والبرامج في فترة السنتين، وتم التوقيع على اتفاقي تمويل جديدين مدتهما ثلاث سنوات مع السويد وسويسرا في عام 2020. وبالتالي، فقد تمتع المعهد بقدر من الاستقرار سمح له بتنفيذ خطته البحثية الطموحة من خلال عدد كبير من المنشورات والمناسبات، وإن تم عقد عدة مناسبات بشكل افتراضي في عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية.

6 - وواصل المعهد القيام بدوره كجهة فاعلة رئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والأوساط الإنمائية العالمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وكمركز للمعارف ومنبر لإجراء مناقشات هامة بشأن التنمية الاجتماعية والحوكمة الدولية.

7 - ويموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويتولى مجلس مستقل إدارة أعماله. وتمنحه هذه الظروف الاستقلالية اللازمة لإنجاز بحوث مستقلة عالية الجودة. ويعتمد المعهد على الدعم المالي المقدَّم من الدول الأعضاء لكفالة وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ثانيا - الإطار الاستراتيجي

8 - يغطي هذا التقرير السنتين الأخيرتين من الإطار الاستراتيجي للمعهد، "التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة: استراتيجية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة 2016-2020". وتحدد الاستراتيجية أولويات ومواضيع البحوث التي يجريها المعهد ضمن إطار مؤسسي يربط بين البحوث والاتصالات والمشاركة في وضع السياسات وتحقيق النتائج والأثر. وقد وُضعت الاستراتيجية من خلال

إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة في المعهد في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وهي تستجيب للاتجاهات الإنمائية المعاصرة، والشواغل في مجال السياسات، والمناقشات العلمية، وترمي إلى سد ما يُحدد من ثغرات معرفية، وتسهم في الوقت نفسه في تحديد المسائل الاجتماعية التي لا تشكّل بعدُ جزءاً من الخطاب السائد.

9 - وفي إطار تلك الاستراتيجية، يضطلع المعهد ببحوث ستساعد الحكومات وغيرها من الجهات في تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. ومن الأهداف الشاملة التي وضعها المعهد كفالة أن تظل شواغل التنمية الاجتماعية وأهدافها في صدارة الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وتغطي البحوث ثلاثة مجالات برنامجية هي: السياسات الاجتماعية والتنمية، والمسائل الجنسانية والتنمية، والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. ويحدد كل برنامج مسائل البحث ومواضيعه الرئيسية التي ستسهم في مواجهة التحديات المعاصرة المتمثلة في أوجه عدم المساواة والنزاعات والممارسات غير المستدامة. وبذلك، يكون الهدف الإسهام بأدلة تدعم الجهود المبذولة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لإحراز تقدم على مسارات التنمية المستدامة والمنصفة.

11 - ويُنفذ العمل ضمن كل برنامج في إطار مسعى تعاوني مع شبكات المعهد العالمية من الباحثين ومقرّري السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويشمل الإطار الاستراتيجي أيضاً معلومات عن النهج المتبع في البحوث وأساليبها وبياناتها، وإطاراً قائماً على النتائج يتضمن أهدافا وأنشطة ونواتج.

12 - ونظراً إلى أنه يجب على المعهد أن يعبئ بالكامل جميع الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، فإنه يظل مرناً ومتجاوباً مع السياق المتغير والأولويات الناشئة والطلبات المحددة المتعلقة بالبحوث والواردة من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المستخدمة للبحوث والجهات الشريكة الممولة.

13 - وفي عام 2020، أجرى المعهد مشاورات واسعة النطاق بشأن استراتيجيته المؤسسية المقبلة للفترة 2021-2025.

ثالثا - الخطة البحثية: التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة

14 - تتفق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدرجة كبيرة مع ولاية المعهد واستراتيجيته المؤسسية. وبعد انقضاء خمس سنوات على بدء تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، أصبحت بحوث المعهد وتحليلاته السياساتية ذات أهمية حاسمة لكفالة أن يظل تحقيق الإنصاف والإدماج والعدالة على المستوى الاجتماعي في صميم تنفيذ الأهداف فيما يتصل بالسياسات والممارسات على السواء.

15 - ويتعاون المعهد، في تنفيذ برنامج عمله، مع شبكات بحوثه المتعددة التخصصات، ويشارك في حوار متبادل مع الجهات الشريكة لوضع المشاريع البحثية وتنفيذها وإنجازها، مما يكفل الإنتاج المشترك الحقيقي للمعارف والتعلّم المتبادل.

ألف - السياسات الاجتماعية والتنمية

16 - السياسات الاجتماعية هي أداة حاسمة لتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان أن يمثل الإنصاف والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مبادئ توجيهية لجميع الجهات الفاعلة وجميع التدخلات.

ويسعى برنامج السياسات الاجتماعية والتنمية إلى توفير معارف وأدلة جديدة يسترشد بها التفكير في التنمية والممارسات الإنمائية، بما يجمع بين العمل المتعلق بالابتكارات المفاهيمية والسياساتية والتحليلات السياساتية والمؤسسية والسياسية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

17 - وخلال فترة السنتين، كان التركيز الرئيسي للبرنامج منصبا على تحسين فهم أوجه عدم المساواة والتصدي لها على نحو أفضل، وهو هدف شامل لعدة قطاعات في خطة عام 2030. وتناولت بحوث المعهد الدوافع السياسية لعدم المساواة، من قبيل استئثار النخب بالسلطة والثروة، وسبل التغلب على أوجه عدم المساواة المتعددة من خلال التعبئة الاجتماعية؛ ودور الجامعات في تكرار أوجه عدم المساواة في بلدان الجنوب أو التغلب عليها؛ والنُهج التحويلية الرامية إلى مواجهة التحدي المتمثل في حماية وتعزيز رفاه المشردين وأمنهم وحقوقهم؛ والهجرة بين بلدان الجنوب، وعدم المساواة والتنمية.

1 - التغلب على أوجه عدم المساواة في عالم منقسم

18 - عدم المساواة هو أحد أكبر التحديات في الوقت الحالي، إذ يعرقل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويشكل استئثار النخب بالسلطة الاقتصادية والسياسية حافزا لهذه التفاوتات، وهي عملية تزيد من حدة أوجه عدم المساواة، التي تؤدي بمختلف أبعادها إلى تقويض الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتغذي الفقر وانعدام الأمن والجريمة وكراهية الأجانب.

19 - واستند العمل خلال فترة السنتين إلى نتائج المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد في جنيف في عام 2018 بشأن موضوع "التغلب على أوجه عدم المساواة في عالم منقسم: بين نفوذ النخب والتعبئة الاجتماعية".

20 - وشملت الأنشطة عقد مناسبة موازية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019 بشأن موضوع "عدم المساواة ونسبة الواحد في المائة: هل السياسات الضريبية التحويلية ممكنة؟"، وعقد سلسلة من الحلقات الدراسية في عام 2019 بشأن الرؤى الثاقبة في أوجه عدم المساواة، نُظمت في ثلاثة أجزاء شارك فيها خبراء بارزون. وشملت نواتج البحوث سلسلة من المقالات التحليلية[1] ضمت 14 مدونة و 14 ورقة نشرت في إطار سلسلة من الورقات التي لا تُعد بشكل منتظم والتي تخضع لاستعراض الأقران، وسلسلة من مقاطع الفيديو وملفات البث الصوتي.

21 - وقد نُشرت نتائج البحوث والتوصيات المتعلقة بالسياسات على نطاق واسع وعُرضت في مختلف اجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك المشاورة المشتركة بين البنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بشأن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، المعقودة في جنيف في نيسان/أبريل 2019، والمنتدى الاجتماعي الذي عقده مجلس حقوق الإنسان بشأن مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - الجامعات وأوجه عدم المساواة الاجتماعية في بلدان الجنوب

22 - في إطار هذا المشروع، يستكشف المعهد دور الجامعات في تعزيز أو تقليل أوجه عدم المساواة الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، نظرا للنمو الهائل في الطلب على التعليم العالي، والدور الهام الذي تؤديه الجامعات في مجال التنمية، والتحديات التي تواجهها في تلك البلدان.

(1) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org/Overcoming-Inequalities-Occasional-Papers.

23 - ويهدف المشروع إلى الإسهام في تحسين فهم دور الجامعات في الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والإسهام في التنمية المستدامة؛ وتقديم توصيات قائمة على الأدلة للتصميم والتنفيذ المبتكرين لسياسات التعليم العالي التي تؤدي إلى توفير مؤسسات ونتائج تحويلية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

24 - وتم إطلاق هذا المشروع في كانون الثاني/يناير من عام 2019 من خلال توجيه دعوة لإبداء الاهتمام. ومن أصل 90 عرضا جرى تقديمها، صدر تكليف بست ورقات ونُشرت خمس ورقات في شكل ورقات عمل[2]. وتستكشف الورقات المسائل المتعلقة بالتعليم العالي وعدم المساواة في سبعة بلدان هي: البرازيل، وبيرو، والسنغال، وشيلي، وغانا، وكينيا، ونيجيريا.

25 - وتشدد التوصيات المتعلقة بالسياسات على ضرورة توسيع نطاق توفير التعليم العام الجيد مجانا في المرحلتين الثانوية والجامعية، بالاقتران مع سياسات العمل الإيجابي؛ ومواصلة تطوير التعليم الجيد عن بُعد الذي يكون في متناول الجميع؛ وربط التعليم العالي بسياسات سوق العمل مما يزيد من فرص العمل للشباب. وتم تجميع نتائج البحوث في موجز نُشر في عام 2020.

3 - تأثير القيمة: آثار الأمولة على امتداد سلسلة القيمة المتعلقة بالنحاس

26 - الهدف من المشروع دراسة الديناميات الاجتماعية في مختلف حلقات سلسلة القيمة المتعلقة بالنحاس، ابتداء من المناجم والمجتمعات المحلية المحيطة بها في زامبيا، مرورا بالمدن والمرافئ الموجودة على ممرات النقل الأفريقية، والشركات التجارية والمصارف السويسرية، وصولا إلى مواقع الإنتاج الصناعي وإعادة التدوير في الصين. وكان المعهد جزءا من اتحاد دولي اضطلع بأنشطة البحث والتوعية فيما يتعلق بالمشروع بتمويل من الشبكة السويسرية للدراسات الدولية.

27 - وقد بدأ المشروع في عام 2017، وامتدت النواتج المنشورة إلى فترة السنتين 2019-2020 من خلال نشر ورقة بحثية للمعهد بعنوان "الآثار الجنسانية للتحولات في سلسلة القيمة المتعلقة بالنحاس: دراسة حالة عن كوبربلت في زامبيا". ووجدت الدراسة أن زيادة أمولة شبكات الإنتاج العالمية عموما وسلسلة القيمة المتعلقة بالنحاس بصفة خاصة، فضلا عن خصخصة المناجم، لها آثار مباشرة وغير مباشرة على حياة الناس وسبل عيشهم في مواقع الاستخراج في كوبربلت، ويتجلى ذلك في ازدياد العمالة العرضية، والتركيز على تعظيم الربح على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية الأخرى، وإلى حد ما، تآكل القوالب النمطية الجنسانية وتقسيم العمل على أساس الجنس.

4 - مركز البحوث المعني بالهجرة بين بلدان الجنوب وعدم المساواة والتنمية التابع لصندوق البحوث المعني بالتحديات العالمية

28 - تمثل الهجرة بين بلدان جنوب الكرة الأرضية، التي يشار إليها أيضاً بالهجرة بين بلدان الجنوب، ما يقرب من نصف جميع المهاجرين الدوليين ونحو 70 في المائة في بعض الأماكن. وتنطوي الهجرة بين بلدان الجنوب على إمكانات كبيرة للمساهمة في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذه الإمكانات لا تزال غير محققة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أوجه عدم المساواة القائمة على الصعد العالمي

(2) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org/Unis-Inequalities-South.

والوطني والمحلي؛ وهي أوجه عدم المساواة التي تحدد من يستطيع (ومن لا يستطيع) الهجرة، ووجهة الهجرة، وشروط الهجرة وظروفها.

29 - ويتمثل الهدف الرئيسي لمركز البحوث المعني بالهجرة بين بلدان الجنوب وعدم المساواة والتنمية[3] في تطوير فهم متعدد التخصصات وقائم على الأدلة للعلاقات المعقدة والمتعددة الأوجه القائمة بين الهجرة بين بلدان الجنوب وعدم المساواة والتنمية.

30 - والمعهد هو منظمة شريكة في المشروع الذي يضطلع به صندوق البحوث المعني بالتحديات العالمية والذي تبلغ مدته خمس سنوات. ويمثل المركز شبكة من الجهات الشريكة في مجال البحث والتنفيذ من 12 بلدا من البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل ستة ممرات للهجرة بين بلدان الجنوب، وتوجد فيما بينها تدفقات كبيرة من الأشخاص والمهارات والموارد والمعارف، وهي: بوركينا فاسو - كوت ديفوار؛ والصين - غانا؛ ومصر - الأردن؛ وإثيوبيا - جنوب أفريقيا؛ وهايتي - البرازيل؛ ونيبال - ماليزيا.

31 - وخلال فترة السنتين، قدم المعهد مدخلات ودعم تصميم خطط بحثية تتعلق بالمسائل الجنسانية، والأطفال، والتفاوت في الدخل/الفقر؛ وشارك في إطلاق مركز البحوث المعني بالهجرة بين بلدان الجنوب وعدم المساواة والتنمية في أكرا في شباط/فبراير 2019 وفي اجتماعات المركز الأخرى؛ وقدم عرضا عن الهجرة والتنمية المستدامة خلال أيام التنمية الأوروبية، المعقودة في بروكسل في حزيران/يونيه 2019؛ وشارك في تنظيم حلقة عمل داخلية على الإنترنت بشأن المسائل الجنسانية والهجرة في أيلول/سبتمبر 2020؛ وقدم مدخلات وتعليقات على استعراضات المؤلفات، وتصميم الدراسات الاستقصائية، ونظرية التغيير؛ وشارك في حلقات دراسية شبكية ذات صلة بالمركز بشأن دور المنظمات الدولية في أنشطة الأثر، وبشأن منهجيات البحث في زمن كوفيد-19.

5 - الحلول المتكاملة لحالات التشرد التي طال أمدها

32 - يشهد العالم حالات نزوح قسري لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم ودرجة التعقيد، حيث تُسجل حالات نزوح قسري لأكثر من 70 مليون شخص، مع ازدياد أعداد من هم في حالات تشرد طال أمدها ومن يعيشون خارج المخيمات. وبما أن الطلب على موارد البلدان المضيفة يفوق ما هو متوفر لديها، فإن اتباع نهج إنمائي يعزز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أمر لا غنى عنه للتوصل إلى حلول دائمة استلهاما بروح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

33 - وفي أواخر عام 2019، كُلف المعهد بالاضطلاع بهذا المشروع كجزء من جهد مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحسين الاتساق والتآزر في التدخلات التي تقوم بها الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية والمعنية بالسلام في حالات النزوح القسري التي طال أمدها. وقد اعتمد العمل الذي جرى الاضطلاع به في عام 2020 نهجاً متعدد أصحاب المصلحة للنهوض بالجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام التي تعمل معاً في معالجة أزمات النزوح، مع توفير الدعم في الوقت نفسه للبلدان المضيفة والمشردين والمجتمعات المضيفة، ولا سيما في بلدان الجنوب.

(3) انظر www.mideq.org/en/.

34 - وقد وضع المعهد، بالتشاور مع الجهات الشريكة، نظرية للتغيير من أجل اتباع نهج الصلة الثلاثية المتكامل في حالات النزوح القسري التي يطول أمدها. ويورد التقرير عن نظرية التغيير شرحا للفرص والتحديات المتصلة باتباع نهج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ورؤيته ونتائجه ومجالات التدخل على نطاق الركائز الثلاث للصلة وعملية الانتقال من النظم الإنسانية الموازية إلى الحلول الوطنية.

35 - و قد نشرت أربعة نواتج هي: ورقة العمل 2020-8 المعنونة "الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام: نحو تشكيلات متباينة"[4]؛ والتقرير الآنف الذكر، مشفوعا بدراسة استطلاعية مفصلة داعمة؛ ووثيقة إحاطة مختصرة.

6 - النتائج والآثار الأخرى

36 - تشمل النتائج والآثار الأخرى ما يلي:

(أ) *سياسة تعبئة الموارد المحلية* - عُرضت نتائج هذا المشروع خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في نيويورك في تموز/يوليه 2019، وفي حلقة نقاش خاصة خلال الجلسة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسياسات الاجتماعية في أفريقيا المعقود في بريتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتم إطلاع مكتب تمويل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عليها في عام 2020. ونُشر في عام 2020 مجلد محرر بعنوان "سياسة تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية الاجتماعية"، في إطار سلسلة "Social Policy in a Development Context" (السياسات الاجتماعية في سياق إنمائي) الصادرة عن UNRISD/Palgrave[5] فضلا عن ورقتي عمل وموجز بحثي وسياساتي؛

(ب) *المؤتمر الدولي المعني بالسياسات الاجتماعية في أفريقيا لعام 2019* - شارك في استضافته كل من هيئة رئاسة البحوث في السياسات الاجتماعية في جنوب أفريقيا (مؤسسة البحوث الوطنية وجامعة جنوب أفريقيا)، ومجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يومي 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر، وإن المؤتمر، المعقود حول موضوع "إدارة السياسات الاجتماعية لأفريقيا: تقويض للتنمية والديمقراطية؟"، وفر منبرا لمناقشة البحوث الجديدة بشأن الإصلاحات المعاصرة في مجال السياسات الاجتماعية في أفريقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية، مما أتاح للباحثين في المعهد الفرصة لمناقشة المشاريع الأخيرة فضلا عن تعزيز شبكات البحوث في المنطقة؛

(ج) *الأسبوع العالمي للحماية الاجتماعية* - شارك المعهد في تنظيم جلسة خلال الجزء التقني من الأسبوع العالمي للحماية الاجتماعية الذي نظمته منظمة العمل الدولية حول موضوع "استكشاف جدوى التمويل الدولي لنظم الحماية الاجتماعية". وركزت المناقشات على تطوير وتعزيز نُظم للحماية الاجتماعية تكون مناسبة ومستدامة ومكيفة مع التطورات في عالم العمل.

(4) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org/humanitarian-dev-peace-nexus-weishaupt.

(5) انظر www.palgrave.com/de/series/14480.

باء - المسائل الجنسانية والتنمية

37 - تترتب على عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والعنف الجنساني آثار في جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة. ورغم التقدم المحرز، فإن المشاكل منتشرة، وفي سياقات كثيرة تحدث انتكاسات في المكاسب التي كانت قد تحققت. ولهذه الأسباب، يركز البرنامج المعني بمشاركة الجنسين في التنمية على الهياكل والعلاقات التي تقوم عليها النتائج الجنسانية، بما في ذلك الروابط بين الإنتاج والتناسل الاجتماعي، وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبين الحركات الجنسانية ومؤسسات الدولة.

38 - وشملت أبرز ملامح البرنامج خلال فترة السنتين إطلاق مشروع جديد بعنوان "VoiceIt: Strengthening LGBTQI+' s voices in Politics" (تعزيز أصوات مجتمع الميم في السياسة)[6] وتنظيم يوم العمل الاجتماعي العالمي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مع الجهات الشريكة السويسرية، بشأن موضوع "العمل الاجتماعي والنوع الجنساني والسلوك الجنسي - نحو التمكين والمساواة والإدماج". وشارك المعهد في مناسبتين جانبيتين رسميتين خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة المعقودة في عام 2019: "تمكين النساء والفتيات من خلال كفالة إمكانية الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية"؛ و "نريد فرصا متكافئة! سياسة التقشف مقابل النشاط النسوي". وقدم المعهد أيضا، من خلال مكتبه في بون، عروضا في إطار حلقات دراسية شبكية للأكاديمية الدبلوماسية الألمانية عن مواضيع من قبيل "التصدي للعنف ضد المرأة: قوة الحركات النسائية"، والصلة بين النوع الجنساني والصحة والإدماج.

39 - واتخذ المعهد خطوات ملموسة لإعادة بناء القدرات في البرنامج المعني بمشاركة الجنسين في التنمية. وأجرى فريق من خبراء الشؤون الجنسانية دراسة استطلاعية لتحديد أحدث المواضيع البحثية ذات الصلة بالسياسات التي يمكن أن تشكل إطارا يجري فيه بناء برنامج جديد للمساواة بين الجنسين.

40 - واستخدمت الدراسة، التي أُنجزت في عام 2020، كأساس لإعادة إطلاق البرنامج، بما شمل تعيين باحث أقدم مسؤول عن قيادة البرنامج، بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

1 - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال المعهد

41 - استمر العمل بالسياسة المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البحوث والاتصال والتوعية، واستمر عمل المنسق المعني بالشؤون الجنسانية في المعهد، مما أسفر عن شراكات جديدة. وأخذ المعهد التكافؤ بين الجنسين في الاعتبار عند تخطيط جميع أنشطته وتنفيذها، ومثلت النساء أكثر من 50 في المائة من شبكته البحثية و 53 في المائة من المساهمين في النواتج البحثية.

42 - وواصل مدير المعهد العمل بصفته عضوا في الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي شبكة من كبار القادة الذين يعملون على النهوض بالمساواة بين الجنسين في الإدارة التنفيذية لمؤسساتهم وفي عملهم البرنامجي من خلال التزامات ملموسة وقابلة للقياس. وواصلت أيضاً جهات التنسيق التابعة للمعهد المشاركة في الاجتماعات الفصلية التي تعقدها الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين.

(6) www.voiceitproject.eu.

2 - مشروع VoiceIt: strengthening LGBTQI+'s voices in Politics (تعزيز أصوات مجتمع الميم في السياسة)

43 - إن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية هو جزء من مشروع عمل بحثي متكامل بعنوان "VoiceIt: strengthening LGBTQI+'s voices in Politics" (تعزيز أصوات مجتمع الميم في السياسة) يهدف إلى تعزيز إدراج أصوات وحقوق وشواغل مجتمع الميم في عمليات صنع القرار السياسي في قبرص واليونان وإيطاليا.

44 - وخلال السنة الأولى من المشروع، أجريت دراسة استقصائية في تلك البلدان لجمع بيانات عن التصورات المتعلقة بحقوق مجتمع الميم والعقبات المحتملة التي يواجهها أفراد مجتمع الميم من الأقليات العرقية والثقافية، والحاجة إلى إصلاح السياسات. وتم تجميع النتائج المستخلصة من الدراسات الاستقصائية في ثلاثة تقارير وطنية وتقرير واحد شامل للسياسات. ثم ترجمت التقارير إلى اللغات الوطنية للبلدان الثلاثة ونُشرت على نطاق واسع.

45 - وتكشف الأبحاث أنه على الرغم من إحراز تقدم في مجال توسيع نطاق حقوق مجتمع الميم في البلدان الثلاث وتحول الرأي العام بناء على ذلك، ما زالت توجد ثغرات من حيث التصورات المتعلقة بمجتمع الميم ومعرفة حقوقهم وسبل الحماية القانونية الخاصة بهم. واستناداً إلى هذه النتائج، ستضع الجهات الشريكة القطرية خطط عمل لمعالجة الأولويات المحددة في كل بلد.

3 - يوم العمل الاجتماعي العالمي في الأمم المتحدة

46 - في عام 2019، تم الاحتفال بيوم العمل الاجتماعي العالمي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحت شعار "العمل الاجتماعي والنوع الجنساني والسلوك الجنسي - نحو التمكين والمساواة والإدماج". وشارك المعهد في استضافة هذا اليوم الذي ركز على إشراك المرأة، فضلا عن الفئات المهمشة على أساس النوع الجنساني والسلوك الجنسي، في جميع مجالات المجتمع. وأولت هذه المناسبة اهتماما خاصا للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة ما تتعرض له هذه الفئات من تمييز وعدم مساواة في جميع المجتمعات.

47 - وأرجئ الاحتفال بيوم العمل الاجتماعي العالمي في عام 2020 بسبب ظهور جائحة كوفيد-19. وستعقد المناسبة حول موضوع "استنهاض المجتمعات المحلية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية" في آذار/مارس 2021، وستتضمن جلسة حول آثار كوفيد-19 على الفئات الضعيفة والعمل الاجتماعي.

جيم - الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

48 - يركز البرنامج المعني بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة على فهم عمليات تغيير السياسات التي تتناول الممارسات غير المستدامة وتغير المناخ وأوجه عدم المساواة، وتحليلها والتعامل معها. ويتمحور العمل حول أوجه الترابط بين المسائل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على مختلف مستويات الإدارة.

49 - وخلال فترة السنتين، استمر العمل في شقين رئيسيين هما: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يجري تنفيذ أربعة مشاريع في هذا المجال من مجالات العمل؛ والعدل المناخي، بما في ذلك العمل الذي قام به منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل والبحوث المتعلقة بالتكيف المفضي إلى إحداث تحول في التعامل مع تغير المناخ في المدن الساحلية في جنوب شرق آسيا.

1 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

50 - يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعاونيات والمنظمات غير الربحية والجمعيات المشاركة في النشاط الاقتصادي والمنظمات التعاضدية والمؤسسات والمشاريع التجارية التي تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية والبيئية على الأرباح. واستناداً إلى مبادئ وممارسات التعاون التشاركي والتضامن والعمل الجماعي وتوزيع المنافع والحكم الذاتي الديمقراطي، يزداد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بروزا في سياق الأزمات العالمية والمتعددة الأبعاد، وينظر إلى أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل متزايد على أنها مكملة للأنشطة الاقتصادية التي تركز على النمو والربح أو بديلة عنها.

51 - ويتطلب تحقيق إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تمكين البيئات المؤسسية والسياساتية من تشجيع توسيع نطاق أنشطة هذا الاقتصاد بطرق تتيح لها أن تتوسع مع الحفاظ على قيمها وأهدافها الأساسية. وعن طريق المشاريع البحثية في هذه الحافظة، يقوم المعهد بتقييم البيئات المؤسسية والسياساتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ويستكشف كيفية إسهام هذا الاقتصاد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

52 - ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال فترة السنتين العمل الرائد الذي قام به المعهد في مجال مؤشرات الأداء ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتوفير المبادئ التوجيهية للحكومات المحلية من أجل تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال السياسات العامة. ولا يزال المعهد يضطلع بدور مركزي في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وشارك في أنشطة عديدة مرتبطة بمركز معارف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التابع لفرقة العمل، الذي يضطلع فيه المعهد بدور المنظمة المنفذة.

(أ) مؤشرات الأداء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

53 - خلال السنوات الأخيرة، تحسن قياس الاستدامة والإبلاغ عنها، ولكن لا تزال هناك تساؤلات حول ما إذا كانت نماذج القياس والإبلاغ الحالية وافية للغرض. ويهدف هذا المشروع الذي مدته أربع سنوات إلى المساهمة في قياس وتقييم أداء مجموعة واسعة من الكيانات الاقتصادية، سواء في القطاع غير الربحي أو في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من حيث رؤية خطة عام 2030 وأهدافها.

54 - واشتملت المرحلة الأولى من المشروع، التي أُنجزت في نهاية عام 2019، على إجراء استعراض لأحدث البحوث وإصدار توجيهات أولية بشأن المسائل والمؤشرات والغايات الرئيسية المتعلقة بالأداء، في ضوء بدء مرحلة الاختبار خلال الفترة 2020-2021.

55 - وفي حزيران/يونيه 2019، نظم المعهد مؤتمراً لمدة يومين بشأن موضوع "قياس الأداء في مجال الاستدامة والإبلاغ عنه: هل بإمكان الشركات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟"، جمع للمرة الأولى بين الخبراء المعنيين بقياس الاستدامة والإبلاغ عنها والجهات التي تستخدم البيانات المتعلقة بالاستدامة مثل وكالات الأمم المتحدة والشركات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية لمناقشة الشواغل الرئيسية وأفضل الممارسات وسبل المضي قدما.

56 - وفي عام 2020، تم الانتهاء من وضع نظام من ثلاثة مستويات لمؤشرات الاستدامة لفائدة المؤسسات الربحية ومنظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيجرَّب هذا النظام في 12 من الكيانات الربحية و 12 من منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين عامي 2020 و 2021. ونُشر في عام 2020 دليل إرشادي للتقييم والإبلاغ باستخدام نظام مؤشرات الأداء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

57 - وصدر في عام 2020 تقرير بعنوان "المحاسبة في مجال الاستدامة على مستوى الشركات: ما يمكن أن تفعله الشركات، بل ما ينبغي لها أن تفعل؟". وكانت مشفوعة بالتقرير وثيقة استعراض عام وأربعة موجزات سياساتية ذات صلة بشأن المحاسبة على مستوى الشركات، والمساواة بين الجنسين في مكان العمل، والأجر العادل، وحقوق العمل. كما أُعدت في نطاق هذا المشروع ثلاث ورقات عمل عن مؤشرات الأداء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة[7].

(ب) تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق السياسات العامة: مبادئ توجيهية للحكومات المحلية

58 - يتزايد اهتمام الحكومات المحلية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياقات المحلية لأنه يؤدي دوراً هاما في توفير الخدمات الاجتماعية، وتوسيع نطاق فرص الحصول على التمويل، وإدارة موارد الممتلكات العامة، وحماية البيئة، وتجديد النظم الاقتصادية ووضع النماذج المعيارية الأنسب لها من خلال دائرة الإنتاج والتبادل المحلية. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد فهم أوسع وأعمق للأطر السياساتية والمؤسسية التي تعزز تطوير نظم إيكولوجية متينة خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى دون الوطني.

59 - واستناداً إلى مقابلات مع واضعي السياسات على مختلف مستويات الإدارة، ودراسات حالات إفرادية عن سبع مدن طورت سياسات وبرامج ومؤسسات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني[8]، حُددت العناصر الرئيسية والممارسات الجيدة للنظم الإيكولوجية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما شمل المشروع تقديم مقترحات بشأن مبادئ توجيهية يمكن أن يستخدمها واضعو السياسات في مدنهم لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والأطر العامة التي تدعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤسساته. ونُشرت دراسات الحالات الإفرادية السبع باعتبارها من ورقات عمل المعهد.

(ج) حماية الفئات الحضرية الضعيفة في أوقات المنازعات: دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

60 - يبحث هذا المشروع أداء منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المهاجرين واللاجئين، وكذلك السياسات القائمة التي تعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره أداة للإدماج والاندماج الاجتماعيين في المجتمع المضيف.

61 - وأجريت بحوث في ثلاث مدن متوسطة الحجم هي: بيرغامو (إيطاليا)؛ وجنيف (سويسرا)؛ وهيراكليون (اليونان). وتُوج هذا المشروع بنشر موجز سياساتي بعنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل إدماج المهاجرين واللاجئين: تجارب من ثلاث مدن أوروبية"[9] وعقد مناقشة مائدة مستديرة

(7) انظر www.unrisd.org/SDPI-working-papers.

(8) برشلونة، إسبانا؛ وداكار؛ وديربان، جنوب أفريقيا؛ وليفربول، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومكسيكو سيتي؛ ومونتريال، كندا؛ وسول.

(9) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/rpb31.

في جنيف. وتُبرز البحوث التي أُجريت في إطار هذا المشروع أهمية وجود سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية مؤاتية لمنظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتخفيف من أوجه الضعف التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون.

(د) مركز معارف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

62 - لئن توفرت مجموعة متزايدة من البحوث والمعارف بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لم يُبذل جهد يُذكر لإجراء تحليل منهجي للروابط القائمة بين ممارسات هذا الاقتصاد وأهداف التنمية المستدامة. ويعالج مركز معارف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل أهداف التنمية المستدامة[10] هذا القصور بتجميع المعارف والأدلة والمعلومات القائمة واستكمالها بالبحوث والتحليلات.

63 - وكان النشاط الأساسي للمركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعوة إلى إعداد ورقات، يدير المعهد عملية استعراض الأقران بشأنها. وتمخض عن ذلك تنظيم مؤتمرين، الأول بشأن موضوع "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ما هو دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟" والثاني بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والبناء المشترك لوسائل التنفيذ.

64 - وخلال فترة السنتين، نُشر أكثر من 100 مشروع ورقة وورقة عمل تستكشف العلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأهداف التنمية المستدامة.

(هـ) الفرص والتحديات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

65 - يهدف هذا المشروع إلى توفير استعراض عام وتحليل للإحصاءات الحالية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقديم توصيات لتحسينها. ويسعى أيضا إلى إثراء المناقشات الجارية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء.

66 - ودعما للمشروع، عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حلقة عمل للخبراء بشأن الفرص والتحديات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، شاركت في تنظيمها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمعهد وشركاء آخرين. وفي موازاة ذلك، أجريت مشاورة إلكترونية وُأعدت ورقات عمل لاستكشاف المنهجيات، وأحدث المعارف، ومدى توافر البيانات، وتطور الإحصاءات ومجموعات البيانات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي عام 2020، نُشرت ثلاث ورقات عمل بشأن وضع الخرائط الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واستعراض نقدي للمنهجيات الإحصائية المتصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتوصيات في مجال السياسات بشأن الإحصاءات الوطنية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2 - العدل المناخي

67 - تجلب التنمية المستدامة معها الازدهار ورفاه البشر في نطاق الحدود الإيكولوجية لكوكب الأرض. وعند اتباع نهج إيكولوجي - اجتماعي إزاء وضع السياسات وتنفيذها، أي إطار يتم فيه إدراك إقامة الروابط

(10) انظر www.unsse.org/.

بين السياسات البيئية والاجتماعية، تعد الأنشطة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الإنصاف والاستدامة البيئية. ويعتمد المعهد هذا الإطار في بحوثه المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ وآثاره.

68 - ويهدف عمل المعهد في مجال العدل المناخي إلى توفير الأدلة والتحليلات للسياسات والممارسات التي تعالج أوجه الظلم المناخية والبيئية بفعالية، مما يؤدي إلى وضع سياسات تكفل إزالة الكربون من الاقتصاد وحماية الناس من آثار تغير المناخ الحتمية، مع التصدي لأوجه عدم المساواة القائمة والمسائل المتصلة بالعدالة.

69 - وخلال فترة السنتين، تم اتباع مسارين رئيسيين للعمل ضمن الإطار الواسع للعدل المناخي هما: مجرد الانتقال إلى التنمية المنخفضة الكربون، والتكيف المفضي إلى إحداث تغيير جذري في التعامل مع تغير المناخ في المدن الساحلية. وتم الاعتماد في كليهما على العمل الذي سبق أن اضطلع به المعهد في مجال السياسات الإيكولوجية - الاجتماعية التحويلية.

(أ) منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل

70 - لا يزال منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل يتيح مجالاً للخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتحليل واستكشاف مختلف سرديات وأشكال تأطير "الانتقال العادل" للاسترشاد بها في الحوار الجاري بشأنه بين الأوساط العلمية وجهات وضع السياسات، وتقديم توصيات بشأن السياسات عن كيفية استخدام هذا النهج لتعزيز الانتقال إلى التنمية المنصفة المنخفضة الكربون. وخلال فترة السنتين، تم الاضطلاع بمشروعين آخرين.

المرحلة الثانية

المدن التي تمر بمرحلة انتقالية - كفاح سكان الحضر من أجل انتقال عادل

71 - بناء على الإطار النظري والتقييم الصادرين عن المنتدى في عام 2018، جرى في المرحلة الثانية من المشروع تحليل النهج الحضرية والمحلية ودراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بالانتقال العادل لاكتساب فهم أعمق لدور المدن في تنفيذ السياسات المناخية والبيئية التي تقضي بتوزيع عادل للتكاليف والفوائد، وحماية الفئات الضعيفة والمحرومة وإشراكها في العملية.

72 - وخلال حلقة عمل عقدت في برلين في حزيران/يونيه 2019، قام الخبراء بتقييم الطريقة التي تؤثر بها سياسات الانتقال العادل في المدن على تغيير السياسات وتحقيق العدل المناخي على مستوى أعلى[11]. كما جرى النظر خلال هذه المناسبة في أمثلة على الانتقال العادل - وغير العادل - والتأكيد على ضرورة مراعاة السياق عند تقييم عمليات الانتقال. واستُرشد بهذه المناقشات لإجراء المزيد من البحوث ودراسات الحالات الإفرادية ولإعداد تقرير عن السياسات[12] نُشر من أجل الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مدريد في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(11) انظر www.unrisd.org/eb10.

(12) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/jtrc-report2019.

73 - ويتضمن مجلد محرر صدر عن دار النشر Pluto Press في عام 2019 دراسة لأوجه التداخل والتآزر والتنافر بين مختلف أوجه فهم نهج الانتقال العادل، استنادا إلى مجموعة من وجهات النظر المستقاة من بلدان الشمال والجنوب.

المرحلة الثالثة

العمل من أجل إحداث تغيير تحويلي وتحقيق العدل المناخي للجميع

74 - تسعى المرحلة الثالثة من المشروع، التي بدأت في عام 2020، إلى زيادة تعزيز المشاركة التفاعلية للجهات صاحبة المصلحة في مناقشة مختلف جوانب الانتقال العادل ودراسات الحالات الإفرادية المتعلقة به. وتركز ست حلقات دراسية شبكية وسلسلة من المقالات التحليلية على دراسات الحالات الإفرادية والتطورات والنهج الحالية التي تعزز الانتقال العادل.

(ب) التكيف المفضي إلى إحداث تغيير جذري في التعامل مع تغير المناخ في المدن الساحلية في جنوب شرق آسيا

75 - تواجه المناطق الساحلية التي يتسارع فيها التحضر التحدي المعقد المتمثل في التكيف مع آثار تغير المناخ المتزايدة وضمان التنمية المنصفة مع التغلب في الوقت نفسه على الفقر وأوجه عدم المساواة الحادة، وهو تحدٍ شديد الصعوبة بالنسبة لواضعي السياسات المحليين.

76 - ويهدف هذا المشروع إلى استكشاف عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتكيف والعوائق التي تعترض الحلول التحويلي، وكيفية جعل عمليات صنع القرار أكثر شمولا وتكاملا. ويرمي أيضا إلى تحسين عملية وضع السياسات وتعزيز قبول السياسات للتكيف التحويلي كوسيلة للتغلب على أوجه عدم المساواة والأسباب الجذرية للضعف في المدن الساحلية. واستُخدمت دراسات الحالات الإفرادية لمدينة هو شي منه وفييت نام وجاكارتا لاستكشاف المخاطر المضاعِفة للتحضر السريع وغير الرسمي جزئياً، وهبوط الأرض، والمخاطر المتصلة بالمياه، مثل الفيضانات في المناطق الحضرية وارتفاع مستوى سطح البحر والمخاطر الصحية.

77 - وشارك المعهد في عقد حلقة عمل للخبراء في بون في حزيران/يونيه 2019، عُرضت خلالها النتائج الأولية لدراسة الحالة الإفرادية لكل من جاكرتا ومدينة هو شي منه[13]، أعقبتها مناقشة للرؤى والفرص والتحديات المتعلقة بالتكيف التحويلي. وبادرت حلقة العمل بمناقشة الكيفية التي يمكن بها للتغيير التحويلي أن ينتقل من الأهداف المجردة إلى إجراءات ملموسة وتغيير السياسات على المستوى المحلي.

78 - ووُضعت الصيغة النهائية لورقة دراسة الحالات الإفرادية لكل من مدينة هو شي منه وجاكرتا، إلى جانب ورقة مناقشة[14]، من أجل الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشكلت هذه النتائج الأولية ونتائج البحوث أساس مشاورات الجهات المحلية صاحبة المصلحة التي أجريت في عام 2020 لمناقشة النتائج وتوصيات السياسات مع الخبراء وصانعي القرار على مستوى المدن.

(13) انظر www.unrisd.org/eb7.

(14) https://www.unrisd.org/discussion-document-adaptation-synthesis.

دال - تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - برنامج عمل جديد ومكتب جديد للمعهد في بون

79 - من خلال برنامج جديد ومكتب جديد في بون، أنشئ في شباط/فبراير 2020، يهدف المعهد إلى إقامة أوجه تعاون جديدة بين الوكالات وتعزيز الروابط التي تساعد في استيعاب البحوث من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأنشئ المكتب الجديد في موقع استراتيجي حيث أن بون أصبحت مركز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة تغير المناخ وتحقيق الاستدامة، نظرا لإنها تستضيف أكثر من 20 من مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل حول هذه القضايا.

80 - وقد أنشأ المعهد بالفعل شبكة قوية داخل بون، ولدى برنامجه الجديد ثلاثة مجالات تركيز رئيسية للعمل مع المنظمات الشريكة هي: التدريب وبناء القدرات من أجل اتباع نهج متكامل بشأن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ ووضع استراتيجيات مشتركة للبحث وتنمية القدرات من خلال التعرف على الفجوات المعرفية ذات الصلة وتحديدها وتنفيذ أنشطة البحث ذات الصلة؛ وتعزيز تنفيذ قائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة واستيعاب البحوث المتعلقة بها من جانب الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

81 - ومن مبادرات التدريب الرئيسية التي اضطلع بها المكتب في بون في عام 2020 حلقة دراسية إلكترونية بعنوان "الانتقال العادل" بشأن أهداف التنمية المستدامة لفائدة الجمعية الألمانية للأمم المتحدة عقدت في أيار/مايو؛ وكلمة رئيسية خلال الدورة التدريبية بشأن إدارة انتقال عادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً، التي نظمها المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في أيار/مايو؛ وتقديم عرض خلال حلقة نقاش وتنظيم مناسبة جانبية خلال أكاديمية الأمم المتحدة الصيفية، نظمتها كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في آب/أغسطس؛ وتقديم عرض في إطار حلقة دراسية شبكية خلال الأكاديمية الصيفية التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة حول موضوع "اتجاهات المخاطر العالمية المستقبلية وسبل التكيف معها مستقبلا : الحماية الاجتماعية" في أيلول/سبتمبر؛ وتقديم عرض خلال المنتدى الأوروبي المعني بالعلوم والتعليم من أجل الاستدامة 2020، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر.

82 - ويجري حاليا الاضطلاع بعدد من الجهود المشتركة، منها التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن دراسة عن المخاطر وكوفيد-19؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بشأن مفهوم إطار اجتماعي يحقق المساواة من أجل البرنامج؛ ومع ائتلاف الاقتصاد الأخضر بشأن إقامة شراكة جديدة لتعزيز اتباع نهج إيكولوجي اجتماعي في وضع السياسات وتنفيذها.

هاء - الأنشطة المؤسسية الشاملة

1 - مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

83 - أطلق المعهد دراسة استقصائية في نيسان/أبريل 2020، استهدفت أساسا شبكة المعهد من الأكاديميين والممارسين، وسعت إلى جمع أفكار متعمقة عما إذا كانت الاستجابات السياساتية التي وضعت تصديا لجائحة كوفيد-19 تراعي احتياجات الفئات السكانية والمجموعات الضعيفة. وفي تموز/يوليه

2020، نشـــر المعهد تقريرا عن حماية الفئات الضـــعيفة ودعمها من أجل تجاوز أزمة كوفيد-19"[15]، وعرضـه في وقت لاحق في إطار حلقة دراسـية شـبكية. وأيدت الردود على الدراسـة الاسـتقصـائية الخطاب القائل بأن كثيرا من الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون خيارا مريعا بين البقاء على قيد الحياة وضـــمان سبل العيش نتيجة لتدابير الإغلاق. وإضـافة إلى هذا التقرير، نُشرت سبع مدونات في سلسلة "كوفيد-19" التي أصدرها المعهد[16].

2 - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020

84 - كان موضـوع المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة لعام 2020 "العمل المعجَّل والمســارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المســتدامة". وفي ضــوء الشـواغل الجارية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، عقد العديد من الاجتماعات والجلسـات في شـكل إلكتروني. وكانت الأدلة المســتقاة من بحوث المعهد عنصــرا حيويا في الجزء الوزاري من المنتدى الســياســي الرفيع المســتوى المعني بالتنمية المســتدامة وشــتى أجزاء دروة المجلس الاقتصــادي والاجتماعي لعام 2020، مما تراوح بين مشاورات مواضيعية وحلقات عمل إلكترونية وتدخلات في الجلسات الرسمية.

85 - أما مسـاهمة المعهد في دورة المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة حول موضــوع "هل تركنا أحداً خلف الركب ونحن نعمل من أجل القضــاء على الفقر وتنفيذ خطة عام 2030؟"، المعقودة في 8 تموز/يوليه، فقد اســتندت إلى تقرير المعهد عن حماية الفئات الضــعيفة ودعمها من أجل تجاوز أزمة كوفيد-19.

86 - وشـارك المعهد في المنتدى الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة باعتباره مشـاركا في تنظيم المشـــاورة الإلكترونية للجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي حول موضـــوع "التصـدي للصـدمة الاقتصـادية، وإعادة إطلاق عملية النمو، وتقاسـم المنافع الاقتصـادية، والتصـدي لتحديات التمويل التي تواجهها البلدان النامية"، ومصـــدرا للخبرة في الجزء المتعلق بالتكامل بشـــأن موضـــوع "تعزيز الإجراءات المحلية للسـيطرة على الجائحة والتعجيل بالتنفيذ". وقبل انعقاد المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة، أسـهم المعهد بمدخلات تسـتند إلى الأدلة في المشـاورات المواضـيعية المتعلقة بهذين الجزءين من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

87 - وشـارك المعهد أيضـا في اسـتضـافة حلقة عمل إلكترونية حول موضـوع "الاقتصـادات المسـتدامة والعادلة: الدروس المســتفادة من أزمة كوفيد-19 والعوامل التمكينية لتحقيق أهداف التنمية المســتدامة" في إطار عنصـــر التعلم والتدريب والممارســـة في مجال تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك تقديم مساهمة بشأن الانتقال العادل.

(15) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/covid-19-vulnerable-groups-report.

(16) انظر www.unrisd.org/covid-19-series.

3 - تعزيز التنفيذ القائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة واستيعاب البحوث المتعلقة بها

88 - في كانون الأول/ديسمبر 2019، شارك المعهد، بالتعاون مع جهات شريكة من مراكز الفكر والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية التي توجد مقارها في جنيف، في تنظيم مؤتمر بعنوان "من العلم إلى الممارسة". وضم هذا المؤتمر جهات فاعلة رئيسية لمناقشة الحواجز التي تعترض استيعاب البحوث، وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير وتعزيز التفاعلات القائمة بين عالمي العلوم والسياسات. وصدر تقرير نهائي بعنوان "من العلم إلى الممارسة: تعزيز استيعاب البحوث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"[17]. واستند المؤتمر إلى مناقشات اجتماع المائدة المستديرة بشأن تعزيز استيعاب الأمم المتحدة للبحوث، الذي انعقد لمدة يومين في نيسان/أبريل 2016"[18].

89 - وبناء على هذه الأنشطة السابقة، وجه المعهد، إلى جانب هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في جنيف، ومركز مجمعات الفكر، وشبكة حلول التنمية المستدامة في سويسرا، ومختبر أهداف التنمية المستدامة، وبتمويل من وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، دعوة لتقديم "الأدلة" خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 لتمكين المساهمين من المشاركة في التأثير على عمليات اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة[19].

90 - وتركز الدعوة إلى تقديم الأدلة على ثلاث نقاط دخول هي: رفاه الإنسان وقدراته؛ والاقتصادات المستدامة والعادلة؛ والنظم الغذائية وأنماط التغذية؛ وسيتم تجميع الأدلة المقدمة في ثلاث ورقات لعرضها ومناقشتها في جنيف في أوائل عام 2021، وسيعقب ذلك عقد حلقات دراسية في جنيف ونيويورك للتفاعل مع جمهور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية على نطاق أوسع. وستنصب هذه الورقات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المقرر عقده في نيويورك في عام 2021.

رابعا - الاتصالات والتوعية

91 - تقتضي ولاية المعهد أن تكون بحوثه ذات صلة بالسياسات وأن تتناول مسائل ملحة تهمُّ منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويهدف المعهد إلى ضمان أن تصل بحوثه إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المعنية بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية وأن تسترشد بنتائج بحوثه العمليات الوطنية والحكومية الدولية السياساتية، وجهود الدعوة التي يبذلها المجتمع المدني، والمناقشات العلمية. وخلال فترة السنتين، اضطلع المعهد بطائفة من الأنشطة الابتكارية والتقليدية في مجالي الاتصالات والتوعية من أجل إتاحة بحوثه للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وجعلها في متناول تلك الجهات وملائمة لها، وذلك بهدف توسيع مجال تأثيره وتعزيز حضوره في المجتمع العالمي، وتشجيع المشاركة والتفاعل مع مختلف فئات الجمهور. وتصدى المعهد لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد العالمية في عام 2020 بزيادة أنشطته الرقمية، لا سيما الحلقات الدراسية الشبكية، على النحو المشار إليه أدناه.

92 - وخلال فترة السنتين، قام المعهد بما يلي:

(17) متاح على الرابط التالي: www.unrisd.org/science-to-practice-report-2019.

(18) https://collections.unu.edu/eserv/UNU:5851/Geneva_Conference_Report.pdf.

(19) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org/from-science-to-practice.

(أ) إعداد ونشر مجموعة واسعة من النواتج القائمة على البحوث، منها 30 ورقة بحثية، و 10 موجزات سياساتية وموجزات أخرى، و 4 تقارير، و 19 مقالة صحفية وفصولَ من كُتب مستعرضة من الأقران، و 29 مدونة ومقالة تحليلية؛ و 92 ورقة غرفة اجتماعات ومشروع ورقات للمؤتمر الدولي لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين وكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ و 4 تعليقات على منصة الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ و 29 مقطع فيديو و 6 ملفات بث صوتي؛

(ب) استخدام وسائط الإعلام الرقمية من أجل تقديم البحوث والتواصل مع جمهور واسع، مما أسفر عن أكثر من 000 77 تنزيل للمنشورات[20]، و 000 411 مشاهدة لمقاطع فيديو[21]، و 000 136 تنزيل لملفات البث الصوتي (من منصتي iTunes و PlayerFM)، وأدى إلى تسجيل عدد متابعين يزيد إجماليه عن 000 67 مستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي للمعهد[22]، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ وبلغ متوسط عدد الحاضرين في الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمها المعهد 112 مشاركاً من 32 بلداً في المتوسط، وكانت نسبة الحضور إلى التسجيل 43 في المائة؛

(ج) تعزيز المشاركة والحوار عن طريق ما يقرب من 51 مناسبة جرى تنظيمها (أو الاشتراك في تنظيمها) مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛

(د) إرسال 12 نشرة إلكترونية[23] لتعميم نتائج البحوث ومعلومات أخرى، و 8 رسائل إخبارية إلكترونية مصممة لتلبية الاحتياجات من المعلومات لدى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال السياسات الإنمائية بالأمم المتحدة.

93 - ومن القنوات المهمة التي يستخدمها المعهد للتأثير على البحوث إشراك موظفيه في الأنشطة الاستشارية والتشاورية للكيانات الحكومية والكيانات التابعة للأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، وتقديم مساهمات شفوية أو خطية، عند الاقتضاء. فقد اضطلع موظفو المعهد بأكثر من 85 نشاطاً من هذا النوع في عامي 2019 و 2020.

خامسا - المسائل المؤسسية

94 - لا يتلقى المعهد أي تمويل من ميزانية الأمم المتحدة ولذلك يعتمد على الموارد التي يتلقاها أساساً من الحكومات والمؤسسات. وتغير سياق تمويل البحوث، وسياق تمويل المعهد، كثيرا في العقد الماضي، لأن المانحين قد تحولوا عن التمويل المؤسسي إلى تمويل المشاريع عن طريق عمليات تنافسية.

95 - وكان من الصعب على المعهد، بسبب الخصائص التي ينفرد بها، الاستعاضة عن التمويل المؤسسي غير المخصص الآخذ في الانخفاض بالتمويل المخصص لمشاريع معينة. ومن هذه الخصائص أفق طول الأجل، والالتزام بالبحوث النقدية وغير التقليدية والمتعددة التخصصات، والإصرار على العمل

(20) من الموقع الشبكي www.unrisd.org.

(21) من الموقع الشبكي www.youtube.com/unrisd.

(22) إجمالي عدد المتابعين هو مجموع عدد المعجبين والمتابعين والمشتركين والزوار المنفردين لحسابات المعهد على مواقع Facebook و Twitter و YouTube و LinkedIn. وبلغ إجمالي عدد متابعي المعهد 467 59 متابعاً في عام 2019.

(23) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org/ebulletin-list-mailchimp2020 and www.unrisd.org/ebulletin-list.

مع الباحثين من بلدان الجنوب وتعزيز قدراتهم، ومركز المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة. وكثيرا ما تحد شروط عميات استدراج العروض للمشاريع من احتمال مساهمة المنظمات الدولية أو لا تسمح باسترداد التكاليف بالكامل.

96 - ومع ذلك، تواصل نجاح المعهد في توسيع حافظة مشاريعه خلال فترة السنتين. وزاد تمويل المشاريع في فترة السنتين هذه، مقارنة بالفترة السابقة، بأكثر من الضعف ليبلغ 2,042 مليون دولار. وتمتد مجموعة المشاريع إلى عام 2022.

97 - واتاحت زيادة التركيز على استرداد التكاليف وحسن الإدارة إعادة تكوين الاحتياطيات المالية، مما ساعد في حماية المعهد من الصدمات في المستقبل، وكفالة تغطية كامل تكاليف الإغلاق في حال توقف المعهد عن العمل. كما أتاحا القيام باستثمارات في بعض الأولويات المؤسسية، بما في ذلك في البرنامج المعني بمشاركة الجنسين في التنمية، وفي البحث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الفئات الضعيفة. ويُقدر أن يصل مجموع الاحتياطيات إلى حوالي 1,4 مليون دولار في نهاية فترة السنتين.

98 - وتم التوصل إلى اتفاقين جديدين للتمويل المؤسسي مدتهما ثلاث سنوات مع السويد وسويسرا في عام 2020، يغطيان السنوات الثلاث، من عام 2020 إلى عام 2022. ولا يمكن ضمان استمرار التمويل المؤسسي بعد هذه الفترة، ولذلك يستكشف المعهد جميع الخيارات المتعلقة باستدامته على المدى الطويل. وأتاح الدعم الجديد المقدم من ألمانيا استهلال برنامج بشأن تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - الإدارة والملاك الوظيفي

99 - في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان ما مجموعه 8 موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد وهم: المدير، وثلاثة من كبار منسِّقي البحوث (إحداهم ترأس أيضا مكتب بون)، وموظفة بحوث، وموظف لشؤون الاتصالات والتوعية، وموظفان لشؤون الإدارة والدعم. أما الدعم المقدم من ألمانيا إلى المعهد من أجل المكتب في بون، فيغطي الفترة من عام 2019 إلى عام 2021.

100 - وتتلقى مشاريع المعهد الدعم من باحثين مبتدئين يُوظَّفون كاستشاريين: كان لدى المعهد أربعة محلِّلي بحوث خلال فترة السنتين 2019-2020. وإضافة إلى ذلك، كان ثلاثة استشاريين يدعمون أنشطة الاتصالات. كما استضاف المعهد 6 زملاء أبحاث زائرين واستفاد من دعم المتدرِّبين الداخليين.

باء - الإدارة ومجلس الإدارة

101 - اجتمع مجلس إدارة المعهد في جنيف يومي 4 و 5 نيسان/أبريل 2019، وفي شكل إلكتروني، بسبب تفشي كوفيد-19، في 3 نيسان/أبريل 2020.

102 - وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد وافق الأمين العام على تمديد فترة ولاية رئيس مجلس الإدارة، يواكيم بالمه، لمدة عامين، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2019. وكان السيد بالمه يعمل بالفعل بصفته عضوا في مجلس الإدارة منذ تموز/يوليه 2013.

103 - وانتهت مدة عضوية جيمى أديسينا، وآصف بيات، وديفيد هولم، وأونالينا سيلولواني في 30 حزيران/يونيه 2019.

104 - وانتهت فترة ولاية ساراسواتي مينون الأولى في 30 حزيران/يونيه 2019. وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة ترشيحها للعمل في المجلس حتى 30 حزيران/يونيه 2021.

105 - ولا تزال فترة العضوية الأولى لسيلفي دورر (2017-2021) جارية.

106 - وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته العامة الرابعة والثلاثين، ترشيح لجنة التنمية الاجتماعية حنيف حسن علي القاسم، وها - جون تشانغ، وشاليني راندیریا، وعمران فالوديا، للعمل في المجلس لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في 30 حزيران/يونيه 2023. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020 ترشيح غودوين مورونغا لعضوية مجلس إدارة المعهد لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في 30 حزيران/يونيه 2024.

107 - وبناء على ذلك، وقت إعداد هذا التقرير، كان قد جرى تعيين ثمانية أعضاء في المجلس وبقي مقعدان شاغران.

108 - وخلال فترة السنتين، أحرز المعهد تقدما في تحديث نظامه الأساسي التأسيسي. ووقت إعداد هذا التقرير، كان من المقرر أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في إجراء لإصدار نظام أساسي جديد يُحدث أساليب عمل المعهد، بما في ذلك أساليب عمل مجلس الإدارة، للتأكد من أنها صالحة لهذا العصر ولتعزيز الحوكمة والرقابة.

جيم - التقرير المالي

109 - لا يتلقى المعهد أي أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، وهو يموّل كلياً من التبرعات التي تقدمها الحكومات ومؤسسات البحث ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

110 - ووقت إعداد هذا التقرير، علما أن حسابات عام 2020 لا تزال مفتوحة، يقدَّر مجموع إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة 2019-2020 بمبلغ 5,938 ملايين دولار (انظر الجدول). ويصل مجموع النفقات المقدرة إلى 5,383 ملايين دولار.

111 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، يقدَّر التمويل المؤسسي (غير المخصَّص) بمبلغ 3,896 ملايين دولار، منه مبلغ 000 400 دولار من فنلندا، ومبلغ 2,360 مليون دولار من السويد، ومبلغ 1,136 مليون دولار من سويسرا (انظر الجدول).

112 - ويعتمد المعهد حالياً على مموِّلين اثنين رئيسيين، هما السويد (الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية) وسويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووزارة الخارجية الاتحادية)، لتمويل التكاليف المؤسسية والأنشطة الرئيسية المتصلة بالبحوث والاتصالات والأثر.

113 - وفي عام 2020، تم إبرام وتوقيع اتفاقي تمويل مدتهما ثلاث سنوات مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (2020-2022).

114 - ويقدَّر التمويل المخصص (للمشاريع) بمبلغ 2,042 مليون دولار. وقدمت ألمانيا (وزارة الخارجية ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية على السواء) الدعم للبرنامج والمكتب المنشأين حديثا في بون. ووردت

أموال أخرى من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسات ومنظمات غير حكومية (انظر الجدول).

مصادر التمويل، للفترة 2019-2020*

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	
البلدان	
فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة	400 000
ألمانيا، وزارة الخارجية	100 331
ألمانيا، وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية	319 279
السويد، الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية	2 360 414
سويسرا، وزارة الخارجية	328 000
سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	935 997
وكالات الأمم المتحدة	
منظمة العمل الدولية	18 252
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	92 000
مؤسسات البحث وجهات تمويل أخرى	
مركز الدراسات في مجال تنظيم المشاريع الاجتماعية	693 980
جامعة كوفنتري	46 793
المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي	184 981
مركز Kentro Merimnas Oikogeneias Kai Paidiou (مركز الأسرة ورعاية الأطفال)	13 294
مؤسسة Korea Land and Housing Corporation (المؤسسة الكورية للأراضي والإسكان)	7 150
مؤسسة روزا لوكسمبورغ ستيفتونغ	210 245
مكتب الإحصاء الكوري	168 511
جامعة العلوم التطبيقية والفنون للمنطقة الغربية لسويسرا	6 030
جامعة كولومبيا البريطانية	24 000
جامعة جنيف	28 846
المجموع	**5 938 103**

* التقديرات في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، باستثناء الإيرادات المتنوعة والمساهمات العينية.